

بريد كلينتون يكشف دعم قطر و«الإخوان» لتقويض المنطقة



«واشنطن:» الخليج

أعاد قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، برفع السرية عن جميع الوثائق الخاصة بفضيحة البريد الإلكتروني الخاصة بوزيرة الخارجية السابقة، ومناقبته في الانتخابات الرئاسية عام 2016، هيلاري كلينتون، إلى الأذهان الدور الذي لعبته في دعم قطر، وجماعة «الإخوان»؛ لتقويض استقرار المنطقة عبر تقوية شوكة الجماعة الإرهابية. وتكشف الرسائل عن علاقات مشبوهة مع شخصيات لعبت دوراً كبيراً في إنكفاء ما يسمى «ثورات الربيع العربي» التي اندلعت عام 2010 من تونس.

تضمنت الرسائل، بجانب الأدلة التي تدعم موقف الرباعي العربي الداعي لمكافحة الإرهاب والمقاطع لقطر، شخصيات سياسية أمريكية وعربية، لتكمل دائرة التآمر والتخريب التي طالت الشعوب العربية وأسالت دماءها، تحت مزايم نشر الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان.

وبعد ضغوط كبيرة من البيت الأبيض، نشر وزير الخارجية الحالي، مايك بومبيو، مضمون البريد الإلكتروني لكلينتون،

الذي يحتوي 33 ألف رسالة، كاشفاً الكثير من المسائل، كما قدم عدداً من الإجابات عن الدور الأمريكي الغامض في الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في العهدة الأولى للرئيس السابق، باراك أوباما

وأظهرت رسالة مؤرخة في سبتمبر/ أيلول 2012 عن تعاون قطري مع تنظيم «الإخوان»؛ لإنشاء قناة إعلامية باستثمارات تبلغ 100 مليون دولار. وبحسب الرسالة فقد جاء هذا المشروع بعد أن اشتكت جماعة «الإخوان» من ضعف مؤسساتها الإعلامية، مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الأخرى. وأظهرت الوثيقة المسربة، أيضاً، أن الجماعة اشترطت على قطر أن يتولى القيادي «الإخواني»، خيرت الشاطر، إدارة القناة، وأن يكون مشرفاً مباشراً على المؤسسة التي ستمولها الدوحة برأسمال مبدئي 100 مليون دولار، وسوف تكون البداية قناة إخبارية مع صحيفة مستقلة تدعم «الإخوان»، إلا أن الإميل لم يتحدث عن مصير المشروع، وتفاصيله النهائية، وما آل إليه لاحقاً

وكشف بريد إلكتروني آخر مسرّب عن هيلاري، ارتباط الوزير الوثيق بقناة «الجزيرة»، ومحاولة استغلالها في نشر الفوضى بمنطقة الشرق الأوسط. ووفق ما ورد في البريد الإلكتروني، فإن هيلاري زارت قناة «الجزيرة» في مايو/ أيار 2010، واجتمعت مع مدير الشبكة وضاح خنفر. وتلا ذلك لقاء مع أعضاء مجلس إدارة القناة؛ حيث جرت مناقشة زيارة وفد منها إلى واشنطن في منتصف مايو/ أيار من العام نفسه. وتوّجت هذه الاجتماعات بلقاء مع رئيس وزراء قطر السابق، حمد بن جاسم آل ثاني. وفي رسالة أخرى، طالبت الوزيرة الأمريكية السابقة قطر بتمويل ما سمي بـ«ثورات الربيع العربي»، عبر صندوق مخصص لمؤسسة كلينتون

وفي الشأن المصري، تحدثت الوثائق عن خطاب أرسله توماس نيدز، نائب كلينتون بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2012، إلى محمد مرسى، للمطالبة بالتنسيق و«المزيد من التعاون» في قضايا إقليمية، ومن بينها الحرب الدائرة في سوريا، وكذلك العلاقات مع إيران

وعلق الجنرال العسكري المتقاعد، جوزيف ميرس، المسؤول السابق في وكالة استخبارات الدفاع والمتخصص في شؤون قضايا الإرهاب على هذه الوثائق، قائلاً: إنها أظهرت أن تصديق ودعم حكومة «الإخوان المسلمين» في مصر سذاجة استراتيجية كارثية، وأن المبادرة السياسية الكاملة لدعم حكومة «الإخوان المسلمين» في أي مكان هو مثال آخر على الفشل الذريع لسياسة وزيرة الخارجية كلينتون

وجاء الكشف عن البريد الإلكتروني بعد إعلان ترامب مؤخراً، رفع السرية عن جميع الوثائق المتعلقة بالتحقيقات الفيدرالية في استخدام هيلاري جهاز خادماً خاصاً لرسائل البريد الإلكتروني الحكومية

واستخدمت كلينتون، المرشحة الديمقراطية لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016، خادماً خاصاً لبريدها الإلكتروني بمنزلها، في نيويورك، للتعامل مع رسائل وزارة الخارجية. وسلّمت ما يربو على 55 ألف رسالة لمسؤولين أمريكيين يحققون في الأمر؛ لكنها لم تسلم 30 ألف رسالة أخرى، قالت إنها شخصية، ولا تتعلق بالعمل

واتخذت وزارة الخارجية، وإدارة الأرشيف الوطنية في عام 2016 خطوات لاستعادة رسائل البريد الإلكتروني، لكنهما لم تطلباً من وزير العدل القيام بتحريك لفرض ذلك، فيما رفعت جماعتان محافظتان دعاوى قانونية لإجبارهما على ذلك

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2016، حصل مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي»، على مذكرة للبدء بمراجعة أعداد هائلة من الرسائل التي تم العثور عليها في جهاز محمول يعود لأحد كبار مساعدي كلينتون، هوما عابدين، وزوجها أنتوني وينر

وقالت صحيفة «وول ستريت جورنال» وقتها، إن عدد الرسائل يصل لنحو 650 ألف رسالة، لكن من المستبعد أن تكون جميعها ذات صلة بالتحقيق حول كلينتون.

جاء هذا بعد أن كشف مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي، أنه سيحقق في مزيد من الرسائل المتعلقة بكلينتون لتحديد مدى تضمنها معلومات سرية، إضافة إلى مراجعة التحقيق الذي انتهى في يوليو/ تموز 2016

وذكر كومي في رسالة بعثها إلى عدد من رؤساء اللجان الجمهوريين بمجلس النواب، إن «مكتب التحقيقات على علم بوجود رسائل بريد إلكتروني يبدو أنها وثيقة الصلة بالتحقيق. وقد أعطيت موافقتي؛ لكي يتخذ المكتب إجراءات تحقيق». مناسبة للسماح للمحققين بفحص هذه الرسائل الإلكترونية، وتحديد ما إذا كانت تتضمن معلومات سرية

عبدالله بن زايد.. موقف أصيل

من ضمن الأسرار التي كشفتها رسائل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، موقف أصيل لسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي. فقد بينت إحدى الرسائل أن سمو الشيخ عبدالله بن زايد أكد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لن تقف مكتوفة الأيدي وتشاهد الآخرين يأخذون البحرين رهينة

وأظهرت رسائل كلينتون دعمها لدور إيران التخريبي في البحرين، امتعاضها من التدخل الشرعي السعودي الإماراتي. ضمن قوات «درع الجزيرة» في البلد الخليجي لحماية أمنه

وفي واحدة من رسائل كلينتون، التي صنفت كوثائق سرية وصفت الوزيرة الأمريكية السابقة، تدخل درع الجزيرة في «البحرين بأنه «غزو»

سعود الفيصل يخلق الهاتف

أكدت الرسائل المسربة حادثة إغلاق وزير الخارجية السعودي الراحل، الأمير سعود الفيصل، الهاتف في وجه كلينتون بعد طلبها من الرياض عدم إرسال قوات سعودية إلى البحرين عام 2011

وفي إحدى الرسائل قالت كلينتون: «السعوديون لم يعودوا يثقون بنا في أخذ مصالحهم في الاعتبار، أو لحمايتهم من أعدائهم. بعد ما حدث في 2002، الولايات المتحدة عندما أرادت غزو العراق عارضت السعودية بشدة». وشملت التسريبات اتصالاً يجمع هيلاري بوزير الخارجية السابق عادل الجبير، وزير الدولة الحالي للخارجية، وسألته «لماذا أنتم ذاهبون إلى البحرين؟ ورد الجبير: لتقديم الدعم المعنوي، وعقبت هيلاري: بتدخلكم تعرضون علاقات أمريكا والسعودية «لأزمة، فرد عليها الجبير قائلاً: قواتنا على الجسر سندخل اليوم

مؤامرة لإطاحة مبارك

تم تداول رسالة مؤرخة في 29 يناير 2011، وهو اليوم الذي وجّه فيه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما رسالة أيدت التظاهرات في مصر ضد الرئيس الراحل حسني مبارك

وجاء في الرسالة «عزيزتي جوديث: أهنيئ الرئيس أوباما بموقفه المبدئي من مصر الذي يعكس المشاعر الغامرة للشعب. أمل أن يستمر في هذا الاتجاه في الأيام الحرجة المقبلة. نجدد مرة أخرى اهتمامنا بإجراء مقابلة مناسبة معه.

«بصراحة لا بديل. بإخلاص

».وتعيد ماكهيل توجيه الرسالة إلى هيلاري كلينتون مع عبارة «لمعلوماتك.. أعتقد أنه يجب علينا تأطير هذا

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.